الأستاذ الدكتور نور الدين عتر محقّقًا

«شرح علل الحديث للحافظ ابن رجب الحنبلي» أنموذجًا

د. نجم الدين عيسى

جامعة يالووا - تركيا

ملخص

إنَّ علم التحقيق من أهمِّ العلوم التي نقلت التراث الإسلامي المخطوط من حيِّز الفائدة الجزئيَّة الخاصَّة إلى حيِّز الفائدة الكلِّيَّة العامَّة، وكان الأستاذُ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله رائدًا في هذا العلم، فقد ملك ناصيةَ البحث في تحقيق التراث العلمي المخطوط من خلال الخبرة العلمية والعملية الطويلة التي وظَّفها في خدمة ذلك، وأفنى جزءًا من حياته في تحقيق أمَّهات العلوم الحديثية المخطوطة وإظهارها بصورة ترضي مؤلِّفها وقارئها، فسِجِلُّه حافل بالتحقيقات المتميِّزة، من ذلك تحقيق «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله وهو كنز من كنوز السنَّة النبويَّة المشرَّفة، وسترصد الدراسة الجهود العلمية التي بذلها في إخراج هذا السفر العظيم من حيِّز المخطوط إلى حيِّز المطبوع، وفق أصول التحقيق والتعليق والبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الحديث، العلل، التحقيق، التعليق، الترمذي، ابن رجب، نور الدين عتر.

Hâfız İbn Receb el-Hanbelî'nin Şerhu 'İleli'l-Hadîs'i Bağlamında Bir Muhakkik Olarak Nureddin Itir

Dr. Najmeddin Alissa

Özet

Hiç kuşkusuz tahkik çalışmaları, yazmalar halindeki İslam kültürel mirasını sınırlı bir fayda alanından umumun faydasına taşıyan en önemli ilimlerden biridir. Prof. Dr. Nureddin Itir da -Allah kendisine rahmet eylesin- bu ilmin öncü şahsiyetlerinden biriydi. Onun tahkik ilmine bu denli hâkim olmasının arkasında yatan sebep, bu uğurda sarf ettiği teorik ve pratik tecrübeleridir. Nureddin Itr, hayatının önemli bir kısmını hadis ilimlerinin temel eserlerini gerek eserlerin müelliflerinin gerekse de okuyucuların takdirine şayan olacak biçimde gün yüzüne çıkarmaya adamıştır. Böyle olunca eserleri listesinde tahkikler önemli bir yekûnu oluşturmuştur. Bu eserlerden biri sünnet-i seniyyeye dair en mühim hazinelerden biri olan İbn Receb el-Hanbelî'nin "Şerhu 'İleli't-Tirmizî adlı eseridir. Çalışmamız Nureddin Itir'ın bu büyük eserin yazma ortamından basım aşamasına aktarılması noktasındaki çabalarına tahkik ilmi ve bilimsel araştırma kuralları çerçevesinde ışık tutmaya çalışacaktır.

Anahtar Kelimeler: Hadis, ilel, tahkik, ta'lik, Tirmizî, İbn Receb, Nureddin Itir.

Prof. Dr. Nour ED-Din Ater as a manuscript investigator "Sharh Illal al-Tirmidhi " for Hafiz Ibn Rajab al-Hanbali as an example

Dr. Najmeddin Alissa

Abstract

The science of investigation is one of the most important sciences that transferred the Islamic manuscript heritage from being a partially private benefit into being a general public benefit and the investigator is the connector between what is handwritten and printed out. Prof. Dr. Nour El-Din Ater - May God have mercy on him - had been the master of the scientific heritage investigation through the long scientific and practical experience that he employed in serving this field. He spent a long time of his life investigating huge tradition manuscripts, he presented them in a state that satisfies its author and reader. Undoubtedly, his record is full of distinguished investigations, for example, the investigation of "Sharh Illal al-Tirmidhi" for Hafiz Ibn Rajab al-Hanbali - may God have mercy on him. This manuscript is truly considered a treasure of the honorable Sunnah of the Prophet. In this study, we focus on the scholarly efforts he made in bringing this great book out of being a manuscript into the printed state, accordingly with the principles of investigation, commentary, scientific research. The pearls that he included the benefits he added and the corrections he presented are the results of huge efforts he made in his valuable book "Imam al-Tirmidhi and the balance between his Gamia and The Two Sahihs." So you see it clearly in his investigation on the explanation of "the Illal" that he corrects the errors clarifies what is right and in another place he gathers the sayings of scholars weighing between them when they differ or in another place criticizing them correcting opinions that strayed from the rules of research and investigation.

Keywords: hadith, Illal, investigation, commentary, al-Tirmidhi, Ibn Rajab, Nur Addin Atr.

مدخل

يُعدُّ علم التحقيق من أهمِّ العلوم الوسيطة بين ما هو مخطوط وما هو مطبوع، خدمة لتراث قوم سطَّروا المجد الإسلامي بأقلامهم؛ ليكون لمن خلفهم آية، ومنهج رشد وهداية، ونظرًا إلى بعد الكتاب المخطوط في الأزمنة المتأخِّرة عن أيدي كثير من الناس فقد وجَّه قوم من المحقِّقين الأفذاذ عنايتهم إلى نشر هذا التراث الذي يعدُّ تاريخ أمَّة وحضارتها؛ ليكون في متناول أهل العلم وطالبيه، فما كان من الخلف الخيِّر إلَّا أن شمَّروا عن ساعد الجدِّ لخدمة هذه الكنوز الثمينة التي خصَّ الله بها هذه الأمَّة الأمينة، فجعلوها دانية القطوف، وارفة الظلال، ومن هؤلاء الأئمَّة أستاذنا الدكتور نور الدين عتر رحمه الله، فقد بذل جهودًا قيِّمة في خدمة هذا الكنز الثمين تحقيقيًا وتعليقًا وتصحيحًا وتنبيهًا، وما هذه الثمرة إلَّا نتيجة لجهوده التي بذلها في دراسة شخصيَّة الترمذي دراسة لم يُسبق إليها من قبل، وذلك من خلال كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، فخبر أسلوبه، ومصطلحاته، وطريقته في التصنيف، فكان به العالم، ولمنهجه المتخصِّص الفاهم؛ بل وأفرد في دراسته للترمذي في هذا الكتاب مباحث لم يسبق أن دُرست من قبل، فكان الناقد البصير، والمتعقِّب النحرير، فربط بين الكتابين بالإحالات، ثمَّ إنَّه خرَّج الأحاديث، وترجم للرجال، وحكم على الأسانيد، وشرح المتون التي تحتاج إلى بيان، وفسَّر غريب الألفاظ، وأودع حاشية الكتاب دررًا من الفوائد الحديثية واللطائف الإسنادية، والنقول المفيدة عن أئمَّة هذا الفنِّ، وبيَّن التَّصحيفات، وصحَّح التَّحريفات، وختم ذلك بعجائب الإشارات والتنبيهات.

ولم أجد في حدود اطِّلاعي مَن كتب في هذا الموضوع.

أمَّا حدود البحث فهي كتاب (شرح علل الحديث) للحافظ ابن رجب الحنبلي.

وقد سار البحث على المنهج التحليلي؛ لأنَّه الأقرب إلى طبيعة الموضوع.

ويتكوَّن البحث من مدخل وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. المدخل: فيه أهمِّيَّة البحث وسبب اختياره. التمهيد: فيه تعريف التحقيق، والتعريف بالمحقِّق، والتعريف

بالكتاب المحقَّق. المبحث الأوَّل: جهود المحقِّق في خدمة النصِّ. المبحث الثاني: جهود المحقِّق في التعليق على شرح العلل. المبحث الثالث: جهود المحقِّق في التعقيب على الحافظ ابن رجب في قواعده. الخاتمة: فيها أهمُّ نتائج البحث.

٠١. التمهيد: تعريف بالتحقيق والمحقِّق والكتاب المحقَّق

٠١ ٠١. تعريف التحقيق

التحقيق لغة: حققتُ الأمرَ وأحققتُه إذا كنتُ على يقينٍ منه، وأحققتُ عليه القضاء إذا أوجبتُه.[١]

واصطلاحًا: علم بأصولٍ لإخراج النَّص على الصورة التي أرادها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى، فإن تعذَّر هذا كانت عبارات النصِّ على أقرب ما يمكن من ذلك.[٢]

٠١ ٠٢. التعريف بالمحقِّق: نور الدِّين عتر الحسيني الحلبي الدمشقي (١٩٣٧م-٢٠٢٠م)

العلَّامة المحقِّق الأستاذ الدكتور نور الدين بن محمَّد بن حسن عتر الحسيني، تلقَّى العلم على يدي خيرة شيوخ حلب الشهباء وشيوخ الجامع الأزهر، وكان لشيخه خاله عبد الله سراج الدين رحمه الله كبير الأثر في بناء منهجه التربوي والتعليمي الذي سلكه في حياته، فكان نجم الديار الشامية، فهو ابن شهبائها، وشمس فيحائها، عاش في ربوعها ثلاثةً وثمانين عامًا بين التعلُّم والتَّعليم والإرشاد والتوجيه، فكان مدرسة امتدت على مدى نصف قرن، تربَّى فيها فحول العلماء الذي نشروا العلم في أصقاع العالم، صنَّف ما يزيد على خمسين كتابًا، بين تأليف وتحقيق، منها: الإمام الترمذي

١ تهذيب اللغة، لمحمَّد بن أحمد الأزهري الهروي.

٢ علم التحقيق للمخطوطات العربية، لفخر الدين قباوة، ١، محاضرات في تحقيق النصوص، لأحمد محمَّد الخرَّاط، ٨.

والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، منهج النقد في علوم الحديث، إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، علوم القرآن الكريم، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، علوم الحديث لابن الصلاح، إرشاد طلَّاب الحقائق للنووي، شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب، نزهة النظر لابن حجر، الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، وغيرها. توفِّي في دمشق الشام، صبيحة يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م، عن عمر ناهز ٨٣ عامًا، رحمه الله تعالى ورضي عنه.[١]

٠١ ٠٣. التعريف بالكتاب المحقَّق

هو «شرح كتاب العلل» للحافظ المحقِّق عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن الملقَّب رجب بن الحسن بن محمَّد البغدادي ثمَّ الدمشقي، الشيخ زين الدين المعروف بابن رجب الحنبلي، المولود في بغداد سنة (٧٣٦هـ)،[٢] والمتوفَّى في دمشق الشام[٣] في شهر رجب، سنة (٧٩٥هـ)،[٤] وأصل هذا الشرح «العلل الصغير» للإمام الحافظ أبي عيسى محمَّد بن سَوْرة السُّلمي الترمذي، المولود بترمذ سنة (٢٠٩هـ)، والمتوفَّى فيها في شهر رجب سنة (٢٧٩هـ)،[٥] وكتاب العلل الصغير أوَّل تأليف في علوم الحديث يصل إلينا، وهو في أرجح الأقوال تأليف تابع لكتاب الجامع، وليس

---

١ ‘ıtr, Rāwiyah. “Babam Hocam Şeyhim: Prof. Dr. Nûreddîn ‘Itr”. Hadis Tetkikleri Dergisi 19 / 1 (Haziran 2021): 29-48

٢ قد صحَّح المحقِّق ما وقع من خطأ في تاريخ الولادة في كتاب الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني ٣/ ١٠٨، أنَّه سنة (٧٠٦هـ)، قال: لعلَّه من سهو النسخ، والدليل المادِّي على ذلك أنَّ ابن حجر ذكر في كتابه «إنباء الغمر بأبناء العمر، ١/ ٤٦٠، أنَّ وفاته كانت سنة (٧٣٦هـ)، ووقع في كتاب لحظ الألحاظ، لابن فهد، أنَّه رجب بن عبد الرحمن، وهو خطأ، والصواب: رجب عبد الرحمن، بدون ابن؛ لأنَّ رجبًا لقب لـ (عبد الرحمن) الجدُّ، شرح العلل، ١/ ٣٠، وانظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفَّاظ، لمحمَّد بن محمَّد بن فهد الهاشمي، ١١٨.

٣ لطيفة: كانت وفاة المحقِّق والمؤلِّف في دمشق الشام، رحمهما الله تعالى، ورضي عنهما، وتقبَّلهما في عباده الصالحين.

٤ ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمَّد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي، ٢/ ٧٢، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لإبراهيم بن محمَّد بن مفلح، ٢/ ٨١، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٣/ ١٠٨.

٥ تذكرة الحفاظ، لمحمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ٢/ ١٥٤، تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٩/ ٣٨٨.

كتابًا مستقلًّا عنه، كما رجَّح المحقِّق، ودليله ما ورد فيه من عبارات تدلُّ على ذلك، كقول الترمذي: (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به)، وقوله: (وما ذكرنا في هذا الكتاب من حديث حسن، فإنَّما أردنا حسن إسناده عندنا)، وغيرها من العبارات الدالَّة على أنَّه قسم من كتاب الجامع. ومَن ذهب إلى أنَّه كتاب مستقلٌّ عن الجامع علَّل ذلك بأنَّه تضمَّن موضوعات في علوم الحديث وهي مختلفة عن موضوعات الجامع، وأنَّ الترمذي عنون له بـ «كتاب العلل»، بينما عنون لموضوعات الجامع الأخرى بالأبواب كـ«أبواب الوضوء، أبواب الصلاة...» وغيرها.

٠٢. جهود المحقِّق في خدمة النصِّ المحقَّق

٠٢ ٠١. بين يدي الكتاب المحقَّق

إنَّ الناظر في تحقيق كتاب شرح علل الترمذي يدرك براعة المحقِّق، وعلوَّ كعبه، وتمكُّنه في هذا الفنِّ، فهو ابن هذا الميدان، وصاحب هذا الاختصاص، ولقد صدَّر الكتاب بمقدِّمة رائعة، طرَّزها بملخَّص مقاصده وجمع فوائده، ومن هذه الفوائد:

إنَّ علل الحديث للترمذي أوَّل ما صنِّف في علوم الحديث، أمَّا كتاب الإمام الرَّامهُرمُزي الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٥هـ) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقد جاء بعده، وإنَّ ما ورد في عبارة السيوطي في «تدريب الراوي» قوله: «أوَّل من صنَّف في الاصطلاح القاضي أبو محمَّد الرَّامَهُرمُزي» قد حصل فيه سقط في النقل من عبارة ابن حجر، وأنَّ التحقيق في النُّسخ الخطِّيَّة لكتاب «نزهة النظر» لابن حجر العسقلاني، يُثبت أنَّ العبارة هي: «أوَّل ممَّن صنَّف»، وكذا في شرح النخبة لعلي القاري (١٠١٤هـ)، ونقل المحقِّق أيضًا عن ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في «المقنع في علوم الحديث» أنَّ الترمذي أوَّل من صنَّف في علوم الحديث في جامعه وعلله، وهذا نصٌّ واضح وصريح في إثبات ذلك، وهذا الأمر ينبِّه إليه من ألَّف في علوم الحديث.

إنَّ علل الحديث للترمذي لم يقصد منه مؤلِّفه بيان العلَّة في معناه المتعارف عند المحدثين، وإنَّما أراد المعنى اللغوي، وهو السبب، ودليل ذلك، أنَّه بيَّن في

العلل الصغير أصولًا عامَّة في قبول الروايات وردِّها، وهي مثابةٌ يرجع إليها قارئ كتاب جامع الترمذي، وهذا يظهر أيضًا من مقاصد الكتاب، وهي: بيان حال أحاديث كتابه الجامع من حيث العمل بها إجمالًا، وبيان مأخذ ما ذكره من الفقه والصناعة الحديثية، وبيان أصولٍ في علوم الرواة، وبيان أصولٍ في علم الرواية، والتنبيه على أنواعٍ من الحديث من حيث القبول والردِّ، والكلام على الحديث الفرد.

ومن الفوائد: رجوعُ المؤلِّف إلى أئمَّة هذا الفنِّ، ونقل أقوالهم، ورجوعه إلى أمَّهات المؤلَّفات الحديثيَّة، فقد جمع فيه بين كلام المتقدِّمين والمتأخِّرين في هذا الفنِّ، فمن الأئمَّة الذين نقل عنهم الإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم، ومن أمَّهات المصادر التي رجع إليها في هذا الفنِّ: «مقدِّمة صحيح مسلم»، «العلل» لعلي بن المديني، «رسالة أبي داود لأهل مكَّة»، «التمييز» للإمام مسلم، «العلل الكبير» للترمذي، وهذا يدلُّ على بُعد نظره في رصد الجهود التي سبقته والاستفادة منها.

كما تميَّز الشرح بفوائدَ أخرى، منها تتميم المؤلِّف الكتاب بقواعدَ وفوائدَ مكمِّلة للشرح؛ أفرد فيها الطرق الموصولة لكشف العلل، وأورد شواهد كثيرة أغنت الكتاب وأعطته ميزة تطبيقية لا نظير لها، إضافة إلى الناحية النظرية التي تميَّز بها، فجمع بين النظرية والتطبيق.

٠٢ ٠٢. خدمة النصِّ المحقَّق

تطبيق المحقِّق لقواعد المحدثين في الجرح والتعديل في اختيار النسخ الخطِّيَّة: وهي أنَّ الناسخ إذا كان من أهل الغفلة والخطأ الكثير في النَّسخ فلا قيمة للنسخة التي يكتبها بخطِّه، وأنَّ مصيرها الإهمال والترك، فالضبط أصل في النسخ كما أنَّه أصل في توثيق الراوي وجرحه، وقد مثَّل لهذا في وصف النسخ الخطِّيَّة، فقال: الأولى: نسخة إسطنبول المحفوظة في مكتبة السلطان أحمد، بخطِّ ابن اللحَّام علي بن محمَّد بن عبَّاس البعلي (ت ٨٠٣ هـ) تلميذ المؤلِّف وشيخ الحنابلة، وعليها خطُّ الحافظ ابن رجب، وهي نسخة مقروءة عليه، وعليها علامات المقابلة والتصحيح

والتضبيب، وهي آخر ما صدر عن المؤلِّف كما هو واضح في المقارنة، وهي نسخة جعلها أمًّا وأصلًا في التحقيق لكلِّ ما سبق. أمَّا النسخة الثانية: فهي نسخة الظاهرية بدمشق، بخطِّ ابن زريق، محمَّد بن أبي بكر بن عبد الرحمن (ت ٨٠٣ هـ)، فيها نقص من البداية، مكتوبة بخطّ تعليق صعب، لكنَّها مقابلة ومصحَّحة. وأمَّا النسخة الثالثة: فهي نسخة دار الكتب المصرية، بخطِّ محمَّد بن محمَّد بن علي المالكي البكري، وكان الفراغ من نسخها سنة (٨٩٩ هـ)، وهي نسخة رديئة؛ كأنَّ ناسخها بعيد عن هذا العلم، كثيرة الخطأ، ولولا ضيق المخرج لكان حظُّ هذه النسخة في رأيي الإهمال والترك، على حدِّ تعبير المحدثين، كما هو حكمهم في الراوي الشديد الغفلة الذي يخطئ الكثير.

إدراجه للعناوين في الجزء الأوَّل من الكتاب -أعني علل الترمذي- الدَّالَّة على الفقه في التحقيق، وتلخيص المعنى المراد في الباب بكلمة دالَّة على مضمونه: فقد قال: هذه العناوين أدرجناها للدلالة على غرض الكلام، وعلمنا عليه بدائرتين O O، وكذلك نفعل في أمثاله.

مثال ذلك: O فصل في ابتناء جامع الترمذي على عمل علماء الحديث O، وهكذا.

تمييزه الدقيق لفوارق النسخ الخطِّيَّة: فما كان من زيادة في النسخة الأمِّ من كلام الحافظ ابن رجب على بقيَّة النسخ أبقاه في المتن، وحوَّط عليه بقوسين، وما كان من زيادة من النسخ الأخرى على النسخة الأمِّ أدخله في المتن للحاجة وحوَّط عليه بمعقوفين.

إعراضه عن بعض التصحيفات والتحريفات في النسخ المخطوطة لانعدام الفائدة من ذكرها: فقد ضرب صفحًا عن التصحيفات والأخطاء الواردة في النسخة المصرية؛ لكثرتها، ولعدم حصول فائدة من إثباتها، ولأنَّها تملُّ القارئ.

تأصيله لنصوص الكتاب المخطوط: فقد رجع في ضبط وتحقيق نصوص الكتاب إلى المراجع التي استقى منها المؤلِّف، سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة، ما

دامت موجودة في المكتبات.

اعتناؤه بضبط الألفاظ المشكلة الواردة في الكتاب خشية التصحيف، وخاصَّة الأعلام ؛ لأنَّها لا تدرك بالمعنى، ولا يستدلُّ عليها بما قبلها، ولا بما بعدها: مثال ذلك: الرَّامَهُرْمُزِي، النَّضرُ بن شُمَيْل، عَاصِمُ بن بَهْدَلة.

٠٣. جهود المحقِّق في التعليق على شرح العلل

٠٣ ٠١. تخريج الأحاديث بما يتناسب مع مقاصد التحقيق

وهب الله تعالى المحقِّق نظرة ثاقبة في التخريج، فالتخريج يحاكي فيه الهدف الذي يريد الوصول إليه، فتارة يبسط الكلام في تخريج الأحاديث والمسائل الحديثيَّة، وتارة يتوسَّط، وتارة يختصر، وذلك بما يتناسب والشاهد الذي يريد التدليل عليه، فإذا كانت الغاية من إيراد الأحاديث معرفة مخرجها أجمل في التخريج، وإذا كانت الغاية البحث عن علَّة الحديث، أو قضيَّة حديثية متنازع عليها، فإنَّه ينتقل إلى التفصيل، فيتخطَّى المصادر المشهورة إلى غيرها؛ لتكوين رؤية واضحة حول الحديث وطرق رواياته للوصول إلى علَّته والحكم عليه، مثال ذلك: «حديث من غسَّل ميتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ».[١]

قال المحقِّق: أخرجه أبو داود (٣/ ٢٠١)، والترمذي وحسَّنه، (٣/ ٣١٨)، وابن ماجه (مقتصرًا على الجزء الأوَّل) (١/ ٤٧٠)، كلُّهم عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد (٤/ ٢٤٦)،[٢] عن المغيرة بلفظ «من غسَّل ميتًا فليغتسل» مثل ابن ماجه، قال: وقد انتُقد الترمذي تحسينه للحديث، ويجاب عنه بما قاله ابن حجر: «طرقه كثيرة، وفيه خلاف طويل، وأسوأ أحواله أن يكون حسنًا» فيض القدير، (٦/ ١٨٤)،[٣] وقال أبو داود: «منسوخ».[٤]

---

١ أورده ابن رجب في شرح علل الترمذي، فصل في شرح أحاديث اتَّفق العلماء على عدم العمل بها، ١/ ٩.

٢ رواه أبو داود في الجنائز، باب في الغسل من غسَّل الميِّت، والترمذي في الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميِّت.

٣ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ١/ ٣٧١، قال ابن حجر: وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنًا، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض.

٤ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٩، حاشية١.

فقد خرَّج المحقِّق الحديث تخريجًا يتناسب مع مقصده، فاقتصر فيه على قدر الحاجة إلى بيان طرقه، والدفاع عن تحسينه، وبيان علَّته.

٣. ٢. الإحالة في التخريج تماشيًا مع مقاصد التحقيق

ربَّما خرَّج المحقِّق الحديث وأشار إلى متنه، وأحالنا إلى مصدر من المصادر المطوَّلة وذلك للطول، والوقوف عند الحدِّ الذي يظهر معه إخراج الكتاب بما يتوافق ومقصد المؤلِّف، فلا تطويل في الحواشي لتخرج عن مقصدها وتكون مملَّة، ولا اختصار فيها لتفقد هدفها وتكون مخلَّة، وهذا براعة في التحقيق لتوجيه المسائل بما يتناسب مع القارئ المستفيد، مثال ذلك: تخريجه حديث «التيمُّم إلى المناكب والآباط».[١]

قال المحقِّق: أخرجه أبو داود واللفظ له (١/ ٨٦)، والنسائي (١/ ١٦٨)، وابن ماجه (١/ ١٨٧)، عن عمَّار بن ياسر، وفيه قصَّة طويلة أخرجها أبو داود، وانظر: نصب الراية (١/ ٨١).[٢] فنرى أنَّ المحقِّق أحال القارئ على كتاب نصب الراية ليتابع الكلام على الحديث بشكل تفصيلي.

٣. ٣. الإحالة إلى أحد مؤلَّفاته لتحقيق مبدأ التشريك والعطف في تحقيق المسائل

ربَّما خرَّج المحقِّق الحديث وأحالك على أحد مؤلَّفاته لتنظر حكمه بتوسُّع، وهذا كثير، وهو يريد أن يعلِّمك الربط بين الجهود العظيمة التي بذلها في كتب أخرى؛ ليُستفاد منها في فهم النصِّ والوصول إلى مقصده من غير أن يثقل الحواشي بالكمِّ الهائل من المعلومات، وهذه طريقة لا تكون إلى لمن حقَّق مئات المسائل

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ١٠، حاشية ٣.

٢ أشار ابن رجب في فتح الباري شرح صحيح البخاري إلى تضعيفه، وذكر طرقه، وبيَّن وجه علَّته، ووجه الجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة على فرض ثبوته، انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لعبد الرحمن بن أحمد الحنبلي البغدادي، المعروف بابن رجب، ٢/ ٢٥١، وانظر: نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لعبد الله بن يوسف بن محمَّد الزيلعي، ١/ ١٥٥.

الحديثيَّة وما يتعلَّق بها، وهو متحقِّق عند المحقِّق في مصنَّفاته، مثال ذلك: «حديث التيمُّم إلى نصف الذراعين»،[1] الذي أورده الحافظ ابن رجب في الأحاديث التي اتَّفق العلماء على عدم العمل بها.

قال المحقِّق: أخرجه أبو داود (١/ ٨٨)، وأحمد (٤/ ٣١٩)، وعبد الرزاق في المصنَّف (١/ ٢٣٩)، وقد حقَّقنا الحكم في كتابنا «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام» (١/ ٢٩٣).[2]

٠٣. ٤. الانتقال في التخريج إلى التفصيل إذا اقتضى الأمر التطويل

ربَّما فصَّل المحقِّق في التخريج بما يتناسب والهدف الذي يريد الوصول إليه، وذلك لبيان الإشكالية التي يدور عليها الحديث، أو الوصول إلى العلَّة الخفيَّة التي تُبنى عليها نتيجة البحث، مثال ذلك: حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما الذي أورده المؤلِّف: «أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سقم».

قال المحقِّق: متَّفق عليه بدون «من غير خوف ولا مطر» البخاري في المواقيت (١/ ١١٠)، والتطوُّع من لم يتطوَّع بعد المكتوبة (٢/٨٥)، ومسلم (٣/١٥١-١٥٢)، وفي رواية لمسلم «من غير خوف ولا سفر»، وهو لفظ الموطأ (١/١٢٣)، ولأبي داود (٢/ ٦) «في غير مطر»، وأخرجه الثلاثة أبو داود (٢/ ٦)، والترمذي (١/ ٣٥٤-٢٥٥)، والنسائي (١/ ٢٩٠) بلفظ «من غير خوف ولا مطر»، وقد علَّق عليه الترمذي في موضعه المذكور من جامعه، باب الجمع بين الصلاتين، فقال: وقد روي عن ابن عبَّاس عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم غير هذا: حدَّثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري، قال: حدَّثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر». قال أبو عيسى:

---

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/١١.

٢ إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، لنور الدين عتر، وفي إعلام الأنام يحيل في كثير من المسائل إلى تعليقاته على شرح علل الترمذي، فالإحالات تدور بين مؤلَّفاته على الوضع الذي تمَّ فيه تأصيل المسالة ودراستها. وانظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ١١، حاشية١.

وحنش هذا هو أبو علي الرَّحبي، وهو حسين بن قيس، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه أحمد وغيره، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يُجمع بين الصلاتين إلَّا في السفر أو بعرفة، ورخَّص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر، وبه يقول الشافعي، وأحمد وإسحاق، ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين. انتهى كلام الترمذي وتعليقه على الحديث في «جامعه». ولم يبيِّن في هذا الكلام علَّة حديثيَّة قادحة في حديث ابن عبَّاس، بل ذكر حديثًا يعارضه من طريق حنش، وضعَّفه من أجله، وإنَّما احتجَّ بالعمل فقط، ونقل أقوال بعض الفقهاء، قال النووي: «وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله، فهو حديث منسوخ دلَّ الإجماع على نسخه، وأمَّا حديث ابن عبَّاس فلم يجمعوا على ترك العمل به...» انتهى. وهذا مشكل؛ لأنَّ هناك مَن عمل بالحديث لعذر آخرَ غير السفر كما ذكر الترمذي نفسه، ويمكن أن ندفع الإشكال بأنَّ مراد الترمذي: الإجماع على ترك العمل بالحديث بالنسبة للجمع من غير عذر، فإنَّ سياق الحديث ما يفيد ذلك بظاهره، ويدلُّ على قصد الترمذي ذلك المعنى لفظ الحديث الذي أخرجه عن ابن عبَّاس في مقابلة حديثه الأوَّل، ولا ريب في انعقاد الإجماع على حرمة الجمع بين الصلاتين لغير عذر، أمَّا الأقوال التي نُقِد بها كلام الترمذي فهي في جواز الجمع لعذر غير السفر ويوم عرفة، وذلك ما وقع فيه الاختلاف الذي ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي، هذا وقد أجاب الجمهور عن ظاهر الحديث بأنَّ المراد به الجمع الصوري بأن تُصلَّى الصلاة الأولى آخر وقتها والثانية أوَّل وقتها، كما أوضحته رواية النسائي «صلَّيت مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ثمانيًا جميعًا وسبعًا جميعًا: أخَّر الظهر وعجَّل العصر، وأخَّر المغرب وعجَّل العشاء «وفي الصحيحين» قوله « أخَّر الظهر...» عن أبي الشعثاء موقوفًا عليه لم يرفعه إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم».[1]

٣. ٥. تعقُّبه تخريج بعض الائمَّة للحديث، وتصحيح الحكم المترتِّب على ذلك

مثال ذلك: حديث أنس «أكلُ البَرَدِ للصائم»، فقد أورده الحافظ ابن رجب في الأحاديث التي اتَّفق العلماء على عدم العمل بها.

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٥، حاشية ١.

قال المحقِّق: أخرجه في مجمع الزوائد (١/ ١٧١-١٧٢) عن أنس رضي الله عنه قال: «مطرت السماء بَرَدًا، فقال لنا أبو طلحة -ونحن غلمان- : ناولني يا أنس من ذلك البَرَدِ، فناولته، فجعل يأكل، وهو صائم، فقلت: ألست صائمًا؟ قال: بلى إن هذا ليس بطعام ولا شراب، وإنَّما هو بركة من السماء نطهِّر به بطوننا. قال أنس: فأتيت النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فأخبرته، فقال: «خذ عن عمِّك». رواه أبو يعلى والبزَّار، وفيه علي بن زيد، وفيه كلام، وقد وثِّق، وبقيَّة رجاله رجال الصحيح، ورواه البزَّار موقوفًا، وزاد: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فكرهه، وقال: إنَّه يقطع الظمأ. والراجح أنَّه موقوف، وقد قصر البيهقي رحمه الله تعالى في تخريج الحديث، فقد أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٢٧٩) بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه، قال: «مطرنا بَرَدًا، وأبو طلحة صائم، فجعل يأكل منه، قيل له: أتأكل وأنت صائم؟ قال: «إنَّما هذا بركة»، فدلَّت هذه الرواية الراجحة على أنَّه رأي لأبي طلحة موقوف عليه، تأوَّله تأوُّلًا، وقد قامت الأدلَّة الجازمة على عدم الاعتداد به، وانعقد الإجماع على ذلك أيضًا، ولعلَّه إن صحَّ كان في ابتداء فرض الصيام».[١]

٠٣. ٠٦. تخريجه نقول العلماء التي استشهد بها الحافظ ابن رجب

أورد الحافظ ابن رجب في شرحه الكثير من النقول عن أئمَّة العلم في المسائل الحديثيَّة من غير تخريج، فتولَّى المحقِّق تخريجها من مصارها الأساسية المسندة.

قال المحقِّق: وهذا العمل يحقِّق فائدة أخرى غير التحقيق، هو ما يحفُّ هذه النقول في مصادرها من دراسات وفوائد قيِّمة، وقد أتينا في التعليق بالقدر الذي يحتاج إليه، وتركنا التوسُّع للقارئ يعتمد على إحالاتنا، مثال ذلك: قال الحافظ ابن رجب: «روى حمَّاد عن ابن عون عن ابن سيرين، قال: كان هناك ثلاثة يصدقون كلَّ من حدَّثهم: وذكر الحسن، وأبا العالية، ورجلًا آخر».[٢]

---

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ١٢، حاشية١، وانظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ١/ ١٧١.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٢٨٧.

قال المحقِّق: «أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ١٧١)، لكن من طريق وهيب نا ابن عون عن محمَّد -يعني ابن سيرين- قال: قال: «كان أربعة يصدقون من حدَّثهم ولا يبالون ممَّن يسمعون الحديث: الحسن، وأبو العالية، وحميد بن هلال، وداود بن أبي هند»، قال الشيخ -أي الدارقطني-: ولم يذكر الرابع، كذا في سنن الدارقطني، فتأمَّل».[١]

فبعد أن خرَّج المحقِّق نصَّ الكلام، وذكر مصدره، ونبَّه إلى الرجل المبهم فيه بإيراده الطريق الآخر للرواية عن وهيب والتي كشفت الرجل المبهم، وهنا ندخل في القاعدة التي تقول: الحديث إذا جمعت طرقه تبيَّت علَّته، ثمَّ قال لك: فتأمَّل...وهنا يذهب عقلك كلَّ مذهب في التفكير...

مثال آخر: قال الحافظ ابن رجب في باب الاحتجاج بالمرسل: «قال ابن معين: مرسلات ابن المسيب أحبُّ إليَّ من مرسلات الحسن، ومرسلات إبراهيم صحيحة إلَّا حديث تاجر البحرين...».[٢]

قال المحقِّق: «أسنده ابن عدي في الكامل، كما في نصب الراية (١/ ٥٢). وأخرجه من طريق ابن عدي البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤٨). وأمَّا حديث تاجر البحرين فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف (٢/ ٤٤٨)، حدَّثنا وكيع، قال: حدَّثنا الأعمش، عن إبراهيم، قال: جاء رجل إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: «يا رسول الله، إنِّي رجل تاجر أختلف إلى البحرين فأمره أن يصلِّي ركعتين». وانظر: نصب الراية (١/ ٥٢)».[٣]

٣. ٧. استكماله شرح الإحالات تعويضًا للقارئ عمَّا فاته من شرح الإمام ابن رجب

أحال المؤلِّف في مواضعَ كثيرة على ما سبق من شرحه لـ «جامع الترمذي»، وقد عوَّض المحقِّق القارئ عمَّا فاته من شرح الحافظ ابن رجب المفقود بما أثبته

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٢٨٧، حاشية١.
٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٢٩٤.
٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٩، حاشية ٣.

من شرح وتفسير في حاشية الكتاب، وخاصَّة في تخريج الأحاديث التي اتُّفق على عدم العمل بها، وبحث جوانبها الحديثية والفقهية.

مثال ذلك: حديث ابن عبَّاس: «أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سقم»...وحديث: «إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه».[1]

قال المحقِّق: «نلخِّص البحث في هذين الحديثين تعويضًا للقارئ عمَّا فاته من شرح الإمام ابن رجب رحمه الله تعالى، ونفعل ذلك في أمثال هذا إن شاء الله، فنقول: أمَّا حديث ابن عبَّاس: «أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة» فهو متَّفق عليه بدون... أمَّا حديث إن عاد الرابعة فاقتلوه»، فقد أخرجه أبو داود في الحدود...».[2]

فقد فصَّل المحقِّق في شرح الحديث والتعليق عليه بشكل يغني القارئ عن الرجوع إلى الشرح المفقود –شرح جامع الترمذي لابن رجب- الذي أحال إليه الحافظ ابن رجب.

٤. الحكم على الأحاديث وبيان حالها في ميزان الجرح والتعديل

فقد بيَّن المحقِّق درجة الحديث صحَّة وضعفًا، مع بيان موضع الاستشهاد به، وسبب إيراده في الكتاب، مع التعليل الفنِّي مستندًا إلى أصول هذا العلم.

٤. ١. حكمه على الحديث وبيان علَّته

مثال ذلك: حديث «تحريق متاع الغال»، أورده الحافظ ابن رجب في أحاديث ادُّعي ترك العمل بها، وليس كذلك.[3]

---

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٤.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٥، حاشية ١.

٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٢٧.

قال المحقِّق: «أخرجه أبو داود في الجهاد، (٣/ ٦٩)،[١] والترمذي في الحدود، (٤/ ٦١)،[٢] عن صالح بن محمَّد بن زائدة، قال: قال: دخلت مع مسلمة أرض الروم، فأُتي برجل قد غلَّ، فسأل سالمًا عنه؟ فقال: سمعت أبي يحدِّث عن عمر بن الخطاب، عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، قال: «إذا وجدتم الرجل قد غلَّ فأحرقوا متاعه واضربوه»، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: بلفظ: «فاضربوا عنقه، وأحرقوا متاعه»، وذكر رواية أخرى مثل أبي داود، ثمَّ قال: «والأُولى -يعني رواية فاضربوا عنقه- أصحُّ وأكثر» (١٠/ ٤٤٦).[٣] وفي رواية عند أبي داود عن صالح بن محمَّد قال: «غزونا مع الوليد بن هشام ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر، وعمر بن عبد العزيز، فغلَّ رجل متاعًا فأمر الوليد بمتاعه فأُحرق، وطِيفَ به ولم يعطه سهمه»، هكذا أخرجه مقطوعًا من فعل الوليد بن هشام ولم يرفعه إلى النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد رجَّح أبو داود هذه الرواية على الرواية المرفوعة، فقال: «وهذا أصحُّ الحديثين...».

فبعد أن خرَّج المحقِّق الحديث وبيَّن طرقه وألفاظه، قال: الحديث من جميع رواياته يدور على صالح بن محمَّد بن زائدة، وقد طعن فيه وفي حديثه هذا، فالحديث ضعيف جدًّا؛ لضعف راويه، وشذوذه سندًا ومتنًا، أمَّا السند؛ فلأنَّ الراجح عدم رفعه فتكون رواية الرفع شاذَّة، وأمَّا المتن؛ فلِمَ ذُكر البخاري أنَّه روي من غير حديثٍ عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم في الغال، فلم يأمر بحرق متاعه».[٤]

٠٤ ٠٢. دفاعه عن حكم حديث وتأييده بأقوال الأئمَّة

مثال ذلك حديث: «من غسَّل ميِّتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضَّأ»، هذا الحديث أورده الحافظ ابن رجب في الأحاديث التي اتَّفق العلماء على عدم العمل بها.[٥]

١ سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني.

٢ محمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، سنن الترمذي، (جـ ١،٢)، ومحمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥).

٣ شرح مشكل الآثار، لأحمد بن محمَّد بن سلامة الأزدي المعروف بالطحاوي.

٤ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٢٧، حاشية ١.

٥ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٩.

قال المحقِّق: «أخرجه أبو داود (٣/ ٢٠١)، والترمذي وحسَّنه، (٣/ ٣١٨-٣١٩)، وابن ماجه (مقتصرًا على الجزء الأوَّل) (١/ ٤٧٠)...، كلُّهم عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد (٤/ ٢٤٦)، عن المغيرة بلفظ «من غسَّل ميِّتًا فليغتسل» مثل ابن ماجه، وانتُقد على الترمذي تحسينه للحديث، ويجاب على ذلك بما قاله الحافظ ابن حجر: «... وفي الجملة، هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنًا»[1]

فنرى المحقِّق هنا يردُّ على من اعترض على الترمذي في تحسينه للحديث، ويؤيِّد ذلك بنقل تعليق ابن حجر العسقلاني على الحديث وتحسينه له.

٠٤ ٣. تلخيصه لأقوال العلماء في حال الراوي وبيان مرتبته بإيجاز

تعرَّض الحافظ ابن رجب لبعض الرواة بترجمة موسَّعة، تضمَّنت جمع الأقوال في الجرح والتعديل، من غير تحرير للنتيجة في بيان حال الراوي، ممَّا قد يجعل القارئ حائرًا لعدم تمكُّنه في هذا الفنِّ.

علَّق المحقِّق على هذه التراجم بتلخيص واضح يبيِّن الحكم على الراوي بعبارة واحدة لا تحتمل أكثر من حكم واحد، مع بيان تاريخ وفاته، ومن أخرج له من المحدثين، وقد فعل ذلك في سائر التراجم، وناقش الآراء في بعض الرواة مستندًا إلى أصول هذا الفنِّ وموضِّحًا علَّة ذلك، وفي حال كان الكلام منقولًا عن كتاب «التقريب» لابن حجر العسقلاني في ذلك، فقد جعله بين هلالين مزدوجين، هكذا، « »، مكتفيًا بذلك عن العزو إليه.

مثال ذلك: ذكر الحافظ ابن رجب تحت عنوان: «من اختلف فيه، هل هو متَّهم بالكذب أم لا» عكرمة مولى ابن عبَّاس: اتَّهمه بالكذب جماعة، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمَّد، وعطاء، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، وأنكر ذلك جماعة آخرون، قال أيُّوب: لم يكن بكذَّاب، ولم أكن أتَّهمه، ووثَّقه ابن أبي ذئب، وقال بكر المزني: أشهد أنَّه صدوق، ووثَّقه أيضًا من الحفَّاظ يحيى بن معين

١ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ١/ ٣٧١، وانظر: شرح العلل، لابن رجب، ١/ ٢٧، حاشية ١.

وغيره، وخرَّج له البخاري في صحيحه، وقال ابن عدي: إذا روى عنه الثقات فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمَّة من الرواية عنه، وقال أحمد في رواية عنه: عمرو ابن أبي عمرو كلُّ شيء يرويه عن عكرمة مضطرب، وكذا كلُّ من يروي عن عكرمة، سمَّاك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: لا، ما أحسبه إلَّا من قبل عكرمة. وقال أحمد بن القاسم: رأيت أحمد ضعَّف رواية عكرمة، ولم ير روايته حجَّة. قال أبو بكر الخلَّال: هذا في حديث خاصٍّ، قال: وعكرمة عند أبي عبد الله ثقة، يُحتجُّ بحديثه، كذا قال، والظاهر خلافه، وقد يكون عن أحمد فيه روايتان، فإنَّ المروزي نقل عن أحمد أنَّه قال: عكرمة يُحتجُّ به، وذكر يحيى بن معين عن محمَّد بن فضيل، ثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبي أمامة بن سهل، وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عبَّاس يقول: ما حدَّثكم عكرمة عني بشيء فصدِّقوه، فإنَّه لن يكذب عليَّ؟ قال: نعم. وقال ابن معين: إذا سمعت من يقع في عكرمة فاتَّهمه على الإسلام. وقال أبو حاتم الرازي: يُحتجُّ بحديثه إذا روى عنه الثقات. قال: والذي أنكر عليه مالك ويحيى بن سعيد فلسبب رأيه، يعني أنَّه نُسب إلى رأي الخوارج. وأمَّا تكذيب ابن عمر له، فقد روي من وجوه لا تصحُّ، وقد أنكره مالك، قال إسحاق بن عيسى: قلت لمالك: أبلغك أنَّ ابن عمر قال لنافع: لا تكذب علي، كما يكذب عكرمة على ابن عبَّاس؟ قال: لا، ولكن بلغني أنَّ ابن المسيب قال ذلك لبُرد مولاه، وذكر أحمد أنَّ ابن سيرين كان يروي عنه ولا يسمِّيه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنَّهما طعنا في مذهبه ورأيه، لكن روي عن ابن سيرين أنَّه كذَّبه، من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تُقبل رواياته، وابن سيرين لا يروي عن كذَّاب أبدًا».[1]

فنرى أنَّ المحقِّق لخَّصه بعبارة واحدة لا تحتمل أكثر من حكم واحد، مع زيادة فائدة في تاريخ الراوي والردِّ على التهم الموجَّهة له، وقد وضع العبارة بين إشارتي تنصيص للدلالة على أنَّها مأخوذة من كلام الحافظ ابن حجر قائلًا: «...أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة،

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٣٢٥.

مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك/ ع». «تقريب»،[1] ثمَّ قال: أخرج له البخاري، وروى له مسلم مقرونًا بآخر، وقد أطال في «تهذيب التهذيب» ترجمته فأفاد جدًّا، فارجع إليه[2] (٧/ ٢٦٣-٢٧٣)».[3] وهكذا تابع المحقِّق تلخيص القول في كلِّ الرواة.

٥. جهود المحقِّق في التعقيب على الحافظ ابن رجب في قواعده

٥. ١. تكثير وجوه تعليل الحديث

اقتصر الحافظ ابن رجب على وجهين لتعليل الأحاديث، الأوَّل: معرفة رجال الحديث توثيقًا وتضعيفًا، الثاني: معرفة مراتب الثقات، والترجيح بينهم عند الاختلاف.[4]

وقد استنبط المحقِّق طائفة أخرى من أوجه التعليل يزيد فيها على ما ذكره الحافظ ابن رجب، وذلك من خلال تتبُّع صنيع علماء هذا الفنِّ، وهي:

«أوَّلًا: أن يجمع المحدِّث اليقظ روايات الحديث الواحد، ويوازن بينها سندًا ومتنًا فيرشده اختلافها واتِّفاقها إلى مواطن العلَّة مع قرائن تنضمُّ لذلك تنبُّه العارف، وهذا هو الطريق الأكثر اتِّباعًا، وهو أيسرها، وقد يحتاج إلى جمع أحاديث الباب كلِّه، وجمع كلِّ ما له علاقة بمضمون الحديث، وذلك يحتاج إلى حفظ غزيز.

ثانيًا: موازنة تنسيق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامَّة الأسانيد، فيتبيَّن منه أنَّ تسلسل هذا الإسناد تفرَّد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد ممَّا ينبِّه إلى علَّة خفيَّة فيه، وأنَّ هذه العلَّة يصعب تعيينها، وهذا الأمر لا يدرك إلَّا بالحفظ التامِّ، والتيقُّظ الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد.

ثالثًا: أن ينصَّ على علَّة الحديث أو القدح فيه إمام من أئمَّة الحديث المعروفين

---

١ تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ٣٩٧.

٢ تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني.

٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ١/ ٣٢٥، حاشية ١.

٤ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ٢/ ٤٦٧.

بالغوص في هذا الشأن، فإنَّهم الأطبَّاء الخبيرون بهذه الأمور الدقيقة».[١]

٠٥ ٠٢. بيان الحجَّة في تعليل الحديث

مثال ذلك: قول ابن مهدي: «معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجَّة».[٢]

فقد ناقش المحقِّق هذه القاعدة، وردَّ على بعض العصريين الذين توهَّموا أنَّ تعليل الحديث لا يخضع لمعيار ومسوِّغ شرعي، فقال: «أورد كلمة ابن مهدي هذه بعض العصريين إيرادًا قد يوهم أنَّ الحكم في العلل ليس له مسوِّغ شرعي في لغة العلم، فقال ما لفظه: ولقد تقصر عبارة العالم عن إقامة الحجَّة على دعواه فيما ذهب إليه؛ إذ قد يصل إلى اكتشاف العلَّة مع غموضها وخفائها بضرب من الإلهام، حتَّى قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام...ويرى ابن مهدي أنَّ شأن العالم في هذا شأنُ الصيرفي في نقده الدراهم والدنانير، قيل له: إنَّك تقول للشيء هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك؟ فقال هذا جيِّد، وهذا بهرج، أكنت تسأل عن ذلك، أو تسلِّم له الأمر؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة أو الخبرة والمناظرة».

وأشار المحقِّق إلى ما نقله الدكتور محمَّد أديب الصالح بقوله: «فقد جعل إدراك العلَّة الخفيَّة في أوَّل كلامه حاصلًا بضرب من الإلهام، ثمَّ عطف على هذا رأي ابن مهدي الآخر، وقال: ويرى ابن مهدي».[٣]

قال المحقِّق: «ولكن هذا ليس مقصودًا للإمام ابن مهدي ولا لغيره أبدًا، فما زالت أحكام المحدِّثين واضحة الحجَّة نيِّرة المحجَّة؛ لكن لمَّا كان شأن العلل الدِّقَّة والخفاء توقَّف المحدِّثون كثيرًا عن التصريح بما يعلُّ به الحديث؛ إمَّا لعدم

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب، ٢/ ٤٦٨، حاشية ٢، وقد أحال المحقِّق إلى كتابه لمحات موجزة في أصول علل الحديث، للاختصار وعدم إثقال الحواشي، لمحات موجزة في أصول علل الحديث، ٣٣.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٧٠.

٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٧٠، حاشية ٢.

استحضارهم عبارة يعبرون بها، أو لعدم قابليَّة السامع أن يتفهَّم، وهذا دأب كلِّ ذي اختصاص، أنَّه يحكم بخبرته التي صارت له سجية، لذلك عقَّب السخاوي على كلمة ابن مهدي: لم يكن له حجَّة، فقال: «يعني يعبر بها غالبًا، وإلَّا ففي نفسه حجج للقبول والرفض».[1]

٥. ٣. الترجيح عند الاختلاف في الأخذ عن الراوي

قال الحافظ ابن رجب في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجّح قوله منهم عند الاختلاف: أصحاب ابن عمر، أشهرهم سالم ابنه، ونافع مولاه، وقد اختلفا في أحاديث ذكرناها في باب رفع اليدين في الصلاة، وقفها نافع، ورفعها سالم... ونقل الحافظ ابن رجب أقوال العلماء فيمن يرجّح عند الاختلاف من غير ترجيح. فقال: وسئل أحمد: إذا اختلفا، فلأيِّهما تقضي؟ فقال: كلاهما ثبت، ولم ير أن يقضي لأحدهما على الآخر، نقله عنه المروذي، ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين نحوه، مع أنَّ المروذي نقل عن أحمد أنَّه مال إلى قول نافع في حديث: «من باع عبدًا له مال»، وهو وقفه، وكذلك نقل غيره عن أحمد أنَّه رجَّح قول نافع، في وقف حديث «فيما سقت السماء العشر»، ورجَّح النسائي والدارقطني قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث «فيما سقت السماء العشر»، وحديث «من باع عبدًا له مال»، وحديث «تخرج نار من قبل اليمن»، وكذا حكى الأثرم عن غير أحمد أنَّه رجَّح قول نافع في هذه الأحاديث، وفي حديث «الناس كإبل مائة» أيضًا، وذكر ابن عبد البرِّ أنَّ الناس رجَّحوا قول سالم في رفعها.[2]

فبيَّن المحقِّق القول الصحيح المعتمد الراجح القائم على دقَّة النظر في مسألة الاختلاف على ابن عمر بين سالم ونافع مولاه بعد استعراضه لأقوال العلماء فيما اختلفوا فيه بين الرفع والوقف، وهو رجحان الأحاديث التي رفعها سالم على

١ فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحديث للعراقي، لمحمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، ١/ ٢٨٨.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٧٢.

الأحاديث التي وقفها نافع، وذلك بناءً على قاعدة زيادة الثقة عند المحقِّقين، فسالم ثقة إمام حافظ، ورفع الأحاديث، وهو الصحيح المعتمد.[١]

٥. ٤. دفاعه عن الرواة والذَّبُّ عنهم

مثال ذلك دفاعه عن هشام بن عروة: ذكر الحافظ ابن رجب في عرضه لأصحاب هشام بن عروة: «وقال ابن خراش في تاريخه: هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقًا، تدخل أخباره في الصحاح، بلغني أنَّ مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث قدمات، قدمة كان يقول: حدَّثني أبي، قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية، فكان يقول: حدَّثني أبي، عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي، عن عائشة، يعني لا يذكر السماع. قال: وسمع منه بأخرةَ وكيع، وابن نمير، انتهى».[٢]

قال المحقِّق في تعليق ابن خراش على عروة: «كان مالك لا يرضاه...». ابن خراش متكلِّم فيه، وقد قطع سنده عن مالك، ونقل المحقِّق كلام يعقوب بن أبي شيبة في عروة بقوله: هشام بن عروة ثقة ثبت لم ينكر عليه شيء إلَّا بعد ما صار إلى العراق فإنَّه انبسط في الرواية، فأنكر عليه ذلك أهل بلده، فإنَّه كان لا يحدِّث عن أبيه إلَّا ما سمعه منه، ثمَّ تسهَّل فكان يرسل عن أبيه. وقال: وهذا النصُّ مفيد جدًّا في بيان ما طعن به على هشام، قال: «ومن دقَّة هشام وتحرِّيه أمره مع كثرة روايته عن أبيه، فقد حدَّث بهذا عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة، وقال يحيى بن سعيد: رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة، فقال: أمَّا ما حدَّث به وهو عندنا؛ أي كأنَّه يُصَحِّحه، وأمَّا ما حدَّث به بعد ما خرج من عندنا؛ فكأنَّه يوهنه. والتحقيق: الأئمَّة على توثيق هشام بإطلاق لم يتكلَّم فيه أحد آخر عمره؛ لذلك تعقَّب الحافظ ابن حجر كلام القطَّان هذا فقال»، ولم نر له في ذلك سلفًا.[٣]

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٧٣، حاشية ١.
٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٩٠.
٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٩٠، حاشية ٢.

دفاعه عن الحسن البصري، قال المحقِّق: كان جامعًا عالمًا ثقة حجَّة مؤمنًا، عابدًا ناسكًا كثير العلم، قال ابن حجر في «التقريب»: كان يرسل ويدلِّس، قال نور الدين: ما وقع من وصف الإمام بالتدليس تطاولٌ من بعض العصريين على الإمام، إنَّما كان إرسالًا؛ لأنَّه ما كان يقصد الإيهام في الرواية، ونقل عن الحاكم في المعرفة، أنَّ هؤلاء الأئمَّة الموصوفين بالتدليس غرضهم الدعوة إلى الله تعالى، فكانوا يقولون: قال فلان. وأما غيرهم فأغراضهم مختلفة».

فنرى المحقِّق رحمه الله تعالى يورِّي، ويقول: قال بعض العصريين، وهذا من أدب المحقِّق في الاتِّباع رحمه الله على منهج «ما بال أقوام».[1]

دفاعه عن هشام بن حسان، قال المحقِّق: «قال ابن عيينة: كان من أعلم الناس في حديث الحسن، وكان حمَّاد بن سلمة لا يختار عليه أحدًا في ابن سيرين، ثمَّ نقل القول عن «التقريب»: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنَّه قيل كان يرسل عنهما». قلت: تكلَّم غير واحد في حديث هشام عن الحسن، والظاهر أنَّه تلقَّى علم الحسن بواسطة عنه، وعُني بتحصيله حتَّى تمكَّن فيه، ثمَّ رواه عن الحسن مرسلًا، أي، بإسقاط الواسطة بينه وبين الحسن».[2]

دفاعه عن سماع الحسن البصري من علي رضي الله عنهما: قال الحافظ ابن رجب في الحديث المرسل: قال ابن عبد البرِّ: «روى عبَّاد بن منصور: سمعت الحسن، قال: ما حدَّثني به رجلان قلت: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وروى محمَّد بن موسى الحرشي عن ثمامة بن عبيدة ثنا عطيَّة بن محارب عن يونس، قال: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد، إنَّك تقول: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم

---

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٩٥، حاشية ١.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ٢/ ٤٩٧، قال الحافظ ابن حجر في: «احتجَّ به الأئمَّة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئًا، وأمَّا حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيرًا توبع في بعضه، وأمَّا حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستَّة، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ١/ ٤٤٨. قال الإمام الذهبي بعد أن أورد قول شعبة: «عليك بحجَّاج ومحمَّد بن إسحاق، فإنَّهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام»، «قلت: هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده وهذه زلَّة من عالم، فإنَّ خالدًا الحذَّاء وهشام بن حسَّان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنَّه لا يحتجُّ بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك -يا شعبة- إنَّك ترى الإرجاء. نسأل الله التوبة»، الميزان ٤/ ٢٩٦.

ولم تدركه! قال: كلُّ شيء سمعتني أقوله: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فهو عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، غير أنِّي في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًّا، وكان في عمل الحجَّاج. وهذا إسناد ضعيف، ولم يثبت للحسن سماع من علي».

قال المحقِّق: «بل سمع منه، كما دلَّت عليه أدلَّة المثبتين، منها: أنَّ الحسن البصري وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر اتِّفاقًا، وكانت أمُّه خيرة مولاة لأمِّ سلمة، وكان علي بالمدينة، انتقل إلى الكوفة بعد تولِّيه الخلافة، وكان الحسن البصري ابن خمس عشرة سنة، فكيف لا يسمع منه، وكلٌّ منهما يخرج للجماعة كلَّ صلاة والمسجد واحد، وأنَّ الأحاديث كثيرة من رواية الحسن البصري عن علي رضي الله عنهما، وأن المثبت مقدَّم على النافي».[١]

دفاعه عن تضعيف أبي الزبير المكِّي: قال الحافظ ابن رجب: «وممَّن اختلف في أمره، هل هو ممَّن فحش خطؤه أم لا، أبو الزبير المكِّي، محمَّد بن مسلم بن تدرس المكِّي، فإنَّ شعبة ترك حديثه، واعتلَّ بأنَّه رآه لا يحسن يصلِّي، وبأنَّه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأنَّ رجلًا أغضبه فافترى عليه وهو حاضر. قال شعبة: وفي صدري لأبي الزبير عن جابر أربعمائة حديث، والله، لا حدَّثت عنه حديثًا أبدًا، ولم يذكر عليه كذبًا ولا سوء حفظ. وقد اختلف العلماء فيه...».[٢]

قال المحقِّق: «التحقيق أنَّه ثقة، كما عليه أكثر أئمَّة الحديث من المحقِّقين، ولا يُتعلَّق بما قاله شعبة، فإنَّه تشدُّد وغلوٌّ في الجرح تفرَّد به شعبة دون غيره. وقد ظهر لنا أنَّ طعن شعبة هو في راوٍ آخرَ يشتبه بأبي الزبير، وهو محمَّد بن الزبير الحنظلي، فقد ورد في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٦٧)، أنَّ شعبة تركه؛ لأنَّه افترى على رجل أغضبه، ثمَّ أوردوا هذا السبب بعينه لترك شعبة أبا الزبير المكِّي، ممَّا يدلُّ على أنَّه سهوٌ ذهني، وعلى هذا فالظاهر أنَّ بقيَّة مطاعن شعبة إنَّما قالها في أبي الزبير الحنظلي، فإنَّه به أليق، وبالله التوفيق».[٣]

---

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٢٩٠، حاشية ٣.

٢ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٣٣٦.

٣ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ٣٣٦، حاشية ٥.

٥. ٥. بيانه عدد روايات ابن أبي ليلى ودقَّة الترمذي في متابعة حديث الراوي

قال الحافظ ابن رجب في ترجمة ابن أبي ليلى: «وقد سبق له حديث في أبواب الدعاء في أبواب الذكر عند الصباح والمساء، وسبق له حديث آخر في القنوت من كتاب الصلاة، وحديث آخر في التيمُّم في آخر كتاب الطهارة».[١]

قال المحقِّق: «وفي الترمذي من طريق ابن أبي ليلى أحاديث أخرى لم يذكرها الحافظ ابن رجب، منها: عقبة بن خالد عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرَّة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد، قال: « كان أذان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم شفعًا في الأذان والإقامة». خالفه شعبة، فقال عمرو بن مرَّة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: حدَّثنا أصحاب محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم: أنَّ عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام» قال الترمذي: «وهذا أصحُّ من حديث ابن أبي ليلى» يعني محمَّد بن عبد الرحمن في السند الأوَّل. وانظر تعليق أحمد شاكر ففيه فائدة جيِّدة»، ومنها: «حديثه عن عطيَّة ونافع عن ابن عمر، قال: «صلَّيت مع النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في الحضر والسفر: فصلَّيت معه في الحضر والسفر أربعًا وبعدها ركعتين، وصلَّيت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين...» الحديث. وقال: « هذا حديث حسن». وقد أخرج له الترمذي متابعة عن الحجَّاج عن عطيَّة عن ابن عمرو»، ومنها: «حديثه عن الشعبي، قال: صلَّى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين...» الحديث في «السجود للسهو بعد السلام»، وقال: «قد روي من غير وجه عن المغيرة»، ثمَّ أورد الترمذي الكلام على ابن أبي ليلى من قبل حفظه». ومنها: «حديثه عن عطاء عن ابن عبَّاس (يرفع الحديث): « أنَّه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر»، ثمَّ قال: «حسن صحيح». والحديث أخرجه أبو داود (٢/ ١٦٣)، وقال المنذري في مختصره، (٢/ ٣٤٢) «وفي إسناده محمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد تكلَّم فيه جماعة من الأئمَّة»، وقال أبو داود: «رواه عبد الملك بن أبي سليمان وهمام عن عطاء عن ابن عبَّاس وقوفًا» انتهى. وفي رأينا أنَّه لا إشكال في صحَّة الحديث، لأنَّ الموقوف فيه له حكم المرفوع، فكانت رواية

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١/ ١٣١.

الآخرين مقوِّية للحديث، فصحَّ تصحيح الترمذي إيَّاه. والله أعلم».

ومن هذا التتبُّع والاستقراء نجد حكم الترمذي على أحاديث ابن أبي ليلى آخذًا بالحيطة من جهة حفظه متحرِّيًا، خلافًا لما نسب بعض الأئمَّة إلى الترمذي من التساهل، كما صنع الذهبي في مواضع من «ميزان الاعتدال».[1]

والمحقِّق بهذا يدافع عن منهج الترمذي في حكمه على الرجال، ومكانته في الصناعة الحديثيَّة، ويردُّ على الذهبي في نسبة الترمذي إلى التساهل في الجرح والتعديل في كتابه «ميزان الاعتدال.»[2]

١ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ١ / ١٣٤.

٢ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، لمحمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، انظر على سبيل المثال: ١/ ٤٧٦، حزور، أبو غالب [د، ت]، عن أبي أمامة، ضعَّفه النسائي، وقال ابن حبَّان: لا يحتجُّ به، وقد صحَّح له الترمذي، و: ١/ ٥٥٩، حفص بن عبد الله [ت، س]، عن عمران بن حصين في النهي عن الحرير والذهب، وهو حفص الليثي، ما علمت روى عنه سوى أبي التياح، ففيه جهالة، لكن صحَّح الترمذي حديثه، وهكذا.

أهمُّ نتائج البحث

لا بدَّ في نهاية مطاف هذه الدراسة من ذكر الوقفات المضيئة التي تميَّز بها تحقيق هذه الكتاب المخطوط، والصفات التي تألَّق بها المحقِّق رحمه الله:

يعدُّ المحقِّق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله تعالى إمامًا في فنِّ التحقيق بلا منازع، فإنَّ هذا العمل وغيره من الأعمال التحقيقية الكثيرة تدلُّ على رسوخ قدمه في هذا الميدان.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى أنَّ كتاب الترمذي (العلل الصغير) أوَّل عمل يصل إلينا في علوم الحديث بالدليل الواضح البيِّن.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى أنَّ كتاب (العلل الصغير) هو من أوَّل التصانيف في علوم الحديث، وليس كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، كما ورد في بعض كتب علوم الحديث خطأ أو سهوًا.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى أنَّه تتبَّعَ المؤلِّفَ في تحقيق نصوص الكتاب في المصادرِ التي استقى منها، وهذا يدلُّ على الصبر والأمانة، وهما خلقان للمحقِّق الناجح، فقد رجع رحمه الله إلى خمسة عشر كتابًا مخطوطًا، منها: (تهذيب الكمال) للمزي، و(التمهيد) لابن عبد البرِّ، و(العلل الكبير) للترمذي، و(الكامل في الضعفاء) لابن عدي، وغير ذلك، وهذه الكتب تضمُّ عشرات المجلَّدات، كما أنَّه رجع إلى مئات الكتب المطبوعة في جميع الفنون قديمها وحديثها لخدمة نصوص الكتاب.

أفرد المحقِّق رحمه الله تعالى الأحاديث النبويَّة القولية ورتَّبها بحسب أوائلها على حروف المعجم، وهي نحو (٢٤٠) حديثًا، كما رتَّب الأحاديث الفعليَّة بحسب رواتها من الصحابة بترتيب أسمائهم على حروف المعجم، وهي حوالي (١٦٥) حديثًا.

ترجم المحقِّق رحمه الله تعالى لعدد كبير من الأعلام الذين وردت أسماؤهم

في شرح العلل ترجمة توضِّح اسم العَلَم، وأهمَّ صفاته في ميزان الجرح والتعديل، وتاريخ وفاته، وقد بلغ عددهم الأربعمائة تقريبًا، كما فهرس للأعلام الواردة في الكتاب، حيث وردت وتكرَّرت في مسرد بلغت صفحاته الثلاثين.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى لائحةً بالمصادر التي ذكرها ابن رجب في شرح العلل، وأشار إلى المطبوع منها.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى الفروق بين النسخ الخطِّيَّة، ورتَّبها، وبيَّن مزايا كلِّ نسخة، وأنَّ النسخة الإسطنبولية هي النسخة الأمُّ لعدَّة مزايا؛ منها: أنَّها في عصر المؤلِّف، وعليها خطُّه، وقد قرئت عليه، وأنَّ الناسخ لها تلميذه، وأنَّها آخر النسخ التي كتبت عنه، وهذه مهارة المحقِّق في دراسة نسخ المخطوط وتوصيفها، ثمَّ ترتيبها للعمل.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى الدِّراية العالية في توصيف الخطوط، والتملُّكات، والتصحيفات، والتصحيحات، والتعليقات، وما ثبت على غلاف النسخ من كتابات بخطِّ المؤلِّف، وما ثبث من مقابلات، وتاريخ كلِّ نسخة ومصدرها، وكلِّ ما يتعلَّق بالنواحي الببليوغرافية، ثمَّ أحال القارئ على كتابه (منهج النقد) ليطَّلع على منهج المحدثين في الكتابة.

أعمل المحقِّق رحمه الله تعالى القاعدة القائلة إنَّ كثرة السهو والخطأ من الناسخ يجعل نسخته في جنب النسخ المستقيمة تخضع للردَّ والإبعاد، وهذا موقفه من النسخة المصرية؛ لأنَّ كاتبها لم يكن من أهل هذا الفنِّ، فوقع في نسخته تصحيفات وأخطاء كثيرة، فتراه يعلِّمنا في التحقيق أنَّ الحقَّ أحقُّ أن يتَّبع، والباطل أحقُّ أن يُجتب.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى من خلال تخريج الأحاديث أنَّه شيخ الصنعة الحديثيَّة في العزو والتخريج، فتراه يتصرَّف في التخريج بشكل منهجيٍّ يناسب الهدف الذي يريد الوصول إليه من المسائل، ويعلِّمنا أن لا نخرج عن جادَّة الدقَّة في الضبط والأمانة العلمية.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى للكتاب عناوين مختصرة دقيقة دالَّة على مضمون كلِّ باب من الأبواب، وذلك ليسهِّل على القارئ الربط والتقسيم والفهم للموضوعات، خاصَّة في الجزء الأوَّل.

انتقد المحقِّق رحمه الله تعالى الأقوال المتعلِّقة بأحوال الرواة التي شذَّت عن منهج المحدثين، وتركها المؤلِّف مرسلة بلا تعليق، فأثبت خطأ من أخطأ، وتصحيف من صحَّف، وردَّ من تجنَّى من العلماء على غيرهم بلا حجَّة ولا مستند، وهو كثير مبسوط في الكتاب، كدفاعه عن الحسن البصري، وهشام بن عروة، وهشام بن حسَّان، وأبي الزبير المكِّي، وغيرهم؛ فهو يعلِّمنا الذبَّ عن الرواة وتوضيح الحقِّ في المسائل الظنِّيَّة، وأنَّ الخطأ محتمل في كلِّ الأقوال، ولا عصمة إلَّا لنبيٍّ.

أثبت المحقِّق رحمه الله تعالى الدقَّة في عمله بالنسخ والمقابلة وإخراج الكتاب بصورة واضحة وجميلة، خالية من الأخطاء، ومشكولة بالحركات الإملائية، ومتضمِّنة علامات الترقيم فهو يعلِّمنا تزيين الكتاب للقرَّاء كتزيين المسجد للمصلِّين.

أبدع المحقِّق رحمه الله تعالى في ترتيب الفهارس التي تصوِّر لك المضمون الدقيق للكتاب بشكل لا نظير له، وهذه الفهارس تنقلك إلى كلِّ جزئيَّة من أجزاء البحث بسرعة فائقة، فلم يدع شاردة ولا واردة إلَّا ضمَّنها فهارس الكتاب معنْوَنة بعنوان دالٍّ عليها.

رحم الله تعالى الإمام الترمذي، والإمام ابن رجب الحنبلي، وشيخنا وأستاذنا فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر الحسيني، وأسكنهم فسيح جناته، مع النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا. والحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

- **تذكرة الحفَّاظ**، الذهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ابن حجر، أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **تهذيب التهذيب**، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- **تهذيب اللغة**، الأزهري، محمَّد بن أحمد الهروي، ت محمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت محمَّد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، محمَّد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي، ت كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **سنن أبي داود**، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (مصوَّرة).
- **سنن الترمذي**، الترمذي، محمَّد بن عيسى بن سَوْرة، ت أحمد محمَّد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، ت نور الدين عتر، دار المنهاج القويم، دمشق، ط١، ١٤٤٠/ ٢٠١٩
- **شرح مشكل الآثار**، الطحاوي، أحمد بن محمَّد بن سلامة الأزدي المعروف بالطحاوي، ت شعيب الأرنؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٤٩٤م.
- **علم التحقيق للمخطوطات العربية**، فخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط١، ٢٠٠٧م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ،
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، السخاوي، محمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، ت علي حسين علي، مكتبة السنَّة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفَّاظ**، ابن فهد المكِّي، محمَّد بن محمَّد بن فهد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، نور الدين عتر، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٣٤هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان، ت حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **محاضرات في تحقيق النصوص**، أحمد محمَّد الخرَّاط، دار المنارة، المدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **المغني في الضعفاء**، الذهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، (د. ت).
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، إبراهيم بن محمَّد بن مفلح، ت عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ت علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، الزيلعي، عبد الله بن يوسف، ت محمَّد عوامة، مؤسَّسة الريَّان للطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدَّة، ، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ʻıtr، Rāwiyah. «Babam Hocam Şeyhim: Prof. Dr. Nûreddîn ʻItr». Hadis Tetkikleri Dergisi 19 / 1 (Haziran 2021): 29-48